العرب
الجمعة 2021/10/22
السنة 44 العدد 12217

الشارع من يقرر مصير السلطة الانتقالية في السودان

المدنيون يستفيدون من الحشود والجيش مستعد لفرض الطوارئ

يبدو المشهد السوداني شديد التعقيد في ظل انقسام حاد وخلافات عميقة بين المكون المدني الذي يطالب بتسليم السلطة الانتقالية للمدنيين وبين مؤيدين للعسكريين يرون أن الحكومة العسكرية هي وحدها القادرة على إخراج البلاد من أزماتها. ومع استمرار التحشيد الجماهيري تفاقمت المخاوف من انجرار البلاد نحو العنف، ما يمثل انتكاسة للانتقال الديمقراطي في البلاد.

الخرطوم – نزل الآلاف من أنصار الحكم المدني في السودان الخميس وسط أجواء متوترة إلى شوارع الخرطوم حيث يعتصم منذ ستة أيام مؤيدون لحكومة عسكرية يقولون إنها وحدها القادرة على إخراج البلاد من أزمتين اقتصادية وسياسية متفاقمتين، وسط تساؤلات بشأن قدرة الشارع على تقرير مصير السلطة الانتقالية.

واكتظت شوارع وميادين في السودان بالمتظاهرين، استجابة لدعوات قوى سياسية تطالب بتسليم السلطة إلى المدنيين، بعد أن تفاقمت الخلافات بين المدنيين الموجودين في السلطة والعسكريين، ما أضعف الدعم الذي يحظى به رئيس الوزراء عبدالله حمدوك. وبدأت تعلو أصوات تطالب بحكومة عسكرية.

محمد تورشين

الأوضاع في السودان باتت قابلة للانفجار في أي لحظة

وجاءت الحشود في وقت تواصل فيه حركات مسلحة وقوى منشقة عن تحالف الحرية والتغيير وأخرى محسوبة على نظام الرئيس السابق عمر البشير اعتصامها أمام القصر الجمهوري وعدد من المرافق الحيوية والوزارات السيادية.

وتخشى دوائر سودانية أن تتحول المسيرات السلمية إلى أعمال عنف مع انتشار الحركات المسلحة في عدة مواقع بالخرطوم والتي شهدت مؤخرا تمدداً داخل اعتصام القوى الداعمة للجيش وسط شعور قوى ثورية بأن العسكريين تخلوا عن حياد حاولوا التظاهر به في تأمين المسيرات السابقة بعد أن أضحى هناك طرف محسوب عليهم يتواجد في الشارع.

وأغلقت قوات الجيش الطرق الرئيسية والفرعية المؤدية إلى مقر قيادته وسط الخرطوم، وانتشرت عناصر ترتدي زيا عسكريا في شوارع وميادين العاصمة.

وشكل النائب العام المكلف مبارك محمود عثمان غرفة مركزية برئاسته لحماية المواكب ومتابعة سيرها، وبدا القرار رسالة للقوى المختلفة يفيد مضمونها بأن هناك رقابة قضائية على أي محاولة تُفرغ المظاهرات من سلميتها.

وشاركت تنسيقيات لجان المقاومة وتجمعات المهنيين السودانيين بفاعلية في المظاهرات لأول مرة منذ توقيع الوثيقة الدستورية قبل نحو عامين، وهو ما أشعل زخم متظاهرين لهم تحفظات عديدة على أداء القوى المدنية والعسكرية.

وأصبحت الحالة الثورية مسيطرة على المتظاهرين الذين أجمعوا على رفع شعار "ثوار أحرار ستكمل المشوار" الذي جرى ترديده على نطاق واسع.

وكشفت مظاهرات الخميس وجود طرفين أساسيين في الصراع القائم بعد أن انصهرت قوى الحرية والتغيير (المجلس المركزي) –وتضم أحزاب: الأمة القومي والتجمع الاتحادي والمؤتمر السوداني والبعث القومي، إلى جانب الحركات المسلحة غير الموقعة على اتفاق سلام جوبا، مثل الحركة الشعبية شمال، وجناح عبدالعزيز الحلو، وحركة جيش تحرير السودان، وجناح عبدالواحد النور– في تكتل القوى الثورية التي قادتها لجان المقاومة وتجمع المهنيين والحزب الشيوعي.

وظلت الحركات المسلحة الفاعلة في دارفور والموقعة على اتفاق السلام في جوبا –وعلى رأسها: حركة العدل والمساواة، وحركة جيش تحرير السودان (جناح مني أركو مناوي) إلى جانب حركة "تمازج"– ضمن معسكر القوى المناوئة للمكون المدني والداعمة للعسكريين ومعهم عناصر من فلول النظام السابق وجدوا في اعتصام القصر فرصة مواتية لترسيخ حضورهم في الشارع.

وقال عضو المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير أحمد شاكر لـ"العرب" إن "استجابة المواطنين لدعوات التظاهر تفوق توقعات القوى المدنية والثورية، ما يخدم الضغط باتجاه تنفيذ مطالب المكون المدني، ومن المتوقع أن تشهد الأيام المقبلة مفاوضات سياسية سيكون من المقبول فيها أن يشارك المكون العسكري والفصائل المسلحة الموقعة على اتفاق السلام دون السماح لحضور قوى محسوبة على نظام البشير".

وتركزت مطالب القوى المدنية على إصلاح مجلس السيادة وانتقال رئاسته إلى المكون المدني وإصلاح الحكومة والقطاع الأمني والعسكري وتنفيذ الترتيبات الأمنية، وصولاً إلى إنشاء جيش قومي واحد وإصلاح الأجهزة العدلية وحل قضية شرق السودان وتكوين المجلس التشريعي الانتقالي.

وأضاف شاكر في تصريح لـ"العرب" أن "المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير والقوى المدنية والثورية الأخرى يقفان على أرضية مشتركة ولديهما رغبة في تحريك مبادرات الحل التي أطلقها رئيس الحكومة عبدالله حمدوك، ونحن نتفق أيضًا على رفض أي اعتصامات من شأنها عرقلة تسليم السلطة للمدنيين".

وأشار إلى أن "خطوات قوات الجيش لإغلاق الشوارع أمام القوى السياسية تقابل بغضب جماهيري دون أن يكون هناك خروج عن الطابع السلمي، ونحاول قدر الإمكان تلافي محاولات دفع المواطنين نحو الفوضى والابتعاد عن أماكن اعتصام القوى المنافسة، ونمضي في خطواتنا نحو تمرير المرحلة الانتقالية بالطرق السلمية".

وتخشى بعض القوى السياسية الزج بها في مخطط الفوضى بما يقود إلى المزيد من التدابير الأمنية والعسكرية التي تخدم المعسكر المناوئ لها، لكنها تريد التأكيد على أنها مازالت تحظى برضاء شعبي يدعم مواقفها السياسية، وهو ما نجحت فيه خلال المظاهرات التي أعادت للأذهان مشاهد الثورة السودانية التي أطاحت بنظام البشير.

وهناك عوامل تجعل هواجس العنف حاضرة لأن تجمع المهنيين والحزب الشيوعي وتنسيقيات لجان المقاومة لديها رغبة جامحة في فض الشراكة مع المكون العسكري، وهو أمر لن يسمح به العسكريون، ومطلب لا تتفق حوله جهات رئيسية في قوى الحرية والتغيير تصر على استمرار الشراكة لحين الوصول إلى الانتخابات.

ويتسبب تسلل عناصر الحركة الإسلامية وفلول البشير إلى اعتصامات القوى المطالبة بإقالة الحكومة في جعلها أكثر قدرة على تمرير مخططات فوضوية ظهرت على استحياء في عدد من الولايات وفي الخرطوم.

وتبدو البيئة ممهدة للدخول في صراع يسهم في زيادة تعقيد المشهد السياسي، وهو سيناريو تتخوف منه قوى مدنية تدرك أن بإمكان فلول البشير التحرك نحو العنف.

ولا تغيب عن أذهان كثيرين خطورة وجود وحدات مسلحة تتبع بعض الحركات الموقعة على اتفاق السلام داخل الخرطوم، وتزايدت تلك المخاوف بعد إطلاق حراس تابعين لحركة تحرير السودان –التي يتزعمها مني أركو مناوي– الرصاص في الهواء لتفريق محتجين طالبوا بمدنية الدولة عند اقترابهم من مقر الحركة وسط مدينة أم درمان غربي الخرطوم الثلاثاء الماضي.

وأوضح الباحث السوداني محمد تورشين لـ"العرب" أن "البلاد تعيش حالة من التصعيد والتصعيد المضاد دون وجود أمد معلوم للتوافق، وبالتالي فإن الأوضاع في أي لحظة قد تكون قابلة للانفجار في ظل عدم الاستجابة لجميع مبادرات الحوار والتهدئة التي طرحت من الداخل والخارج".

وتحاول القوى المتنافرة التمسك بمواقفها كي لا تظهر كطرف مهزوم، ولتثبت أن المظاهرات الحاشدة أرسلت رسائل قوية للمكون العسكري وأطراف "الميثاق الوطني" المنشقة عن قوى الحرية والتغيير يفيد فحواها بأنه لا مجال لتجاوز القوى المدنية، ما يدفع قوى مختلفة إلى الانصياع لمبادرة رئيس الوزراء التي تهدف إلى حل الأزمة الراهنة.

وقال تورشين، لـ"العرب"، "في حال تعنت المكون العسكري ستكون فرص التسوية شبه معدومة، ما ينعكس على الشارع الذي سيكون قابلاً لانفجار عنف وفوضى يدفع الجيش إلى فرض حالة الطوارئ وإحكام السيطرة على السلطة بشكل مطلق، وهو مخطط مرسوم بعناية بمساعدة أطراف داخلية وخارجية"، لم يحددها.

من سيدوس من؟

عوامل داخلية وخارجية تكبح اجتياح تركيا لشمال سوريا

أنقرة – جدّد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الخميس، تهديداته بتنفيذ عملية عسكرية في شمال سوريا ضد قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، إلا أن محللين يستبعدون إقدام أنقرة على مثل هذه المغامرة التي تعوقها عوامل داخلية وخارجية.

وقال أردوغان، في حديث للصحافيين على متن الطائرة، أثناء عودته من جولته الأفريقية التي شملت أنغولا وتوغو ونيجيريا، "لا يمكننا ترك الأمور تسير دون تدخل خاصة في إدلب".

ويحتاج تحرك عسكري تركي للسيطرة على مدن وبلدات استراتيجية في سوريا، إلى تفاهمات سياسية ممهدة مع الأطراف الدولية الفاعلة، وهو ما ليس متحققا الآن.

وتخضع المعادلة العسكرية في سوريا لحسابات الدول التي لها جيوش على الأرض وتتقاسم النفوذ فيها، إضافة إلى أن العلاقة التركية – الأميركية في أسوأ حالاتها.

ويرجح مراقبون معارضة روسيا لأي توغل تركي بري في المزيد من المناطق الواقعة على الطرق الدولية والتجارية مثل عين عيسى وتل رفعت، مع احتمالية الموافقة على السيطرة على بقعة جغرافية جديدة، بالقرب من الحدود التركية، وغير متحكمة بالطرق التجارية، مقابل حصول موسكو على مكاسب سياسية واقتصادية.

واستبعد هؤلاء إمكانية حدوث تغيرات ميدانية كبيرة على المشهد السوري، مرجحين أن تلجأ أنقرة إلى بدائل مرضية لها، مثل العمليات الاستخباراتية ضد قيادات قسد وحزب العمال الكردستاني بانتظار تغير الظروف السياسية.

وشدد أردوغان، على أنه "لن يقدم أي تنازلات في سوريا، وأنه سيواصل اتخاذ كل ما يلزم وخاصة في إدلب". لكنّ محللين يتوقعون أن توافق أنقرة على تأسيس ممر آمن على الطريق الدولي "أم 4" وفق تفاهم مارس 2020، أي إخلاء الفصائل دون انسحاب تركي، في حال كان التفاهم يضمن السيطرة التركية على مناطق استراتيجية مثل تل رفعت وعين عيسى ومنبج.

رجب طيب أردوغان

لا يمكننا ترك الأمور تسير دون تدخل خاصة في إدلب

وداخليا، تبرز عدة عوامل قد تمنع القيادة التركية من تنفيذ تهديداتها بشن عملية عسكرية جديدة ضد قوات سوريا الديمقراطية في شمال وشرق سوريا. ويقول محللون إن تركيا قادرة على شن عملية عسكرية، وإلحاق الهزيمة بقوات سوريا الديمقراطية على غرار العمليتين السابقتين (غصن الزيتون، نبع السلام)، من خلال اعتمادها على شريكها في الميدان "الجيش الوطني السوري" المعارض.

ويشير هؤلاء إلى أن الأوضاع الداخلية الآن لا تسمح لأنقرة باتخاذ قرار الحرب، مرجحين أن تؤجل أنقرة هجومها إلى أن تتهيأ الظروف الخارجية والمحلية، لشن عملية عسكرية في شمال وشرق سوريا.

وشنت القوات التركية ثلاث عمليات توغل في الأراضي السورية في السنوات الخمس الماضية، وفرضت سيطرتها على المئات من الكيلومترات على طول الشريط الحدودي وتوغلت بعمق 30 كيلومترا تقريبا في شمال سوريا.

وتواصل القوات الحكومية السورية الحشد في ريف حلب الشمالي والغربي ورفع الجاهزية تأهبا لاجتياح تركي جديد لمناطق شمال سوريا.

واستقدمت القوات الحكومية تعزيزات نوعية خلال الأيام الماضية إلى شمال حلب، وبشكل خاص إلى بلدة تل رفعت التي تقع بالقرب من خطوط التماس مع المسلحين المدعومين من تركيا.

واعتبر "الجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا أن هناك "تنسيقا واضحا" في استهداف مناطق الشمال السوري برًا وجوًا من قبل قوات سوريا الديمقراطية وروسيا.

ويرى الباحث عبدالوهاب عاصي أن التصعيد المتبادل من قبل تركيا وروسيا ينذر باحتمال انهيار نظام وقف إطلاق النار بشكل غير مسبوق، أي بما يشمل جميع مناطق سيطرة المعارضة السورية.

وتوصلت تركيا وروسيا مؤخرا إلى اتفاق بشأن خفض التصعيد في شمال سوريا غداة اللقاء الذي جمع بين أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في سوتشي، إلا أن مراقبين يشككون في صمود هذا الاتفاق لأن الوقائع على الأرض لا تعكس ذلك.

سوريون بقلوب تركية

تطمينات أميركية للبنان بشأن التزود بالغاز عبر سوريا

بيروت – تلقّى لبنان الذي يمرّ بأزمة وقود خانقة تطمينات أميركية باستثنائه من عقوبات قانون قيصر التي تفرضها واشنطن على سوريا، في مسعى أميركي لتخفيف أزمة الطاقة وقطع الطريق على أيّ مساع لاستثمارها من قبل حزب الله.

وينص اتفاق أُعلن عنه الشهر الماضي على أن تمد مصر لبنان بالغاز الطبيعي عبر خط أنابيب يمر من الأردن وسوريا للمساعدة في تعزيز إنتاج لبنان من الكهرباء.

وبددت التطمينات الأميركية مخاوف الساسة اللبنانيين من أن تشمل بلادهم العقوبات الأميركية على سوريا، إذ يفرض قانون قيصر الذي دخل حيز التنفيذ في السابع عشر من يونيو 2020، عقوبات على أيّ شخص أو كيان يتعامل مع النظام السوري.

وأعلن وزير الطاقة اللبناني وليد فياض الأربعاء أنه تسلم "رسالة تطمين" أميركية بشأن تزويد لبنان بالغاز والكهرباء عبر سوريا.

وجاء ذلك خلال لقاء عقده فياض بالعاصمة بيروت مع كبير مستشاري وزارة الخارجية الأميركية لأمن الطاقة أموس هوكشتاين، بحضور السفيرة الأميركية لدى لبنان دوروثي شيا ، وفق بيان صدر عن مكتب الوزير اللبناني.

وقال البيان إن "البحث تناول الحلول لقطاع الطاقة في لبنان، وخصوصا المبادرة المتعلقة بجلب الغاز من مصر واستبداله في سوريا عبر تقنية سواب، وجلب الكهرباء من الأردن عبر سوريا أيضا".

وأضاف البيان إن هوكشتاين أطلع فياض على "خبر جديد جيد بأن الإدارة الأميركية قد أصدرت رسالة تطمين تؤمن حماية المشروع (التزود بالغاز والكهرباء) والفرقاء المشاركين فيه من عقوبات قانون قيصر". ووصل هوكشتاين إلى بيروت الثلاثاء وهو الوسيط الجديد في عملية التفاوض غير المباشر بين لبنان وإسرائيل بشأن ترسيم الحدود البحرية الجنوبية.

والأربعاء التقى المسؤول الأميركي كلاً من الرئيس اللبناني ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي وقائد الجيش جوزيف عون.

وتأتي الخطوة الأميركية في وقت يسعى فيه حزب الله لاستثمار أزمة الطاقة في حملة علاقات عامة عبر جلبه للمازوت الإيراني عبر سوريا وتوزيعه في لبنان من دون المرور بمؤسسات الدولة اللبنانية.

> واشنطن أصدرت رسالة تطمين تؤمن حماية المشاركين في جلب الغاز عبر سوريا من عقوبات قانون قيصر

وقال المتحدّث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس إنّ "وقوداً من بلد خاضع لعقوبات عديدة مثل إيران ليس فعلاً حلاً مستداماً لأزمة الطاقة في لبنان".

وأضاف "برأينا هذه لعبة علاقات عامّة يلعبها حزب الله وليست محاولة منه لإيجاد حلّ بنّاء للمشكلة".

ومنذ أشهر، يعاني لبنان شحا في الوقود، ما أدى إلى انقطاع الكهرباء عن المنازل والمؤسسات لساعات طويلة، فضلا عن إغلاق معظم محطات المحروقات.

وتعد أزمة الوقود في لبنان أحد أبرز انعكاسات الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد منذ أواخر 2019 والتي تسببت بانهيار مالي وعدم وفرة النقد الأجنبي الكافي لاستيراد الوقود.